الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.51

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
10 May 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة دينيتش (نائبة الرئيس) .....(كرواتيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: **السيد مسيلي**

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-30270 (A)
0130270

نظرا لغياب السيد روزينثال (غواتيمالا)، تولت السيدة دينيتش (كرواتيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/55/805 و Corr.1، A/55/839)

١ - **السيد يو** (مدير شعبة تمويل حفظ السلام): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/805 و Corr.1) إن الجمعية العامة قد اعتمدت في قرارها ٢٤١/٥٤ باء مبلغا إجماليه ٥٠٤,٣ ملايين دولار للإنفاق على البعثة للفترة الحالية، على أساس القوام المأذون به البالغ ١١ ١٠٠ من الأفراد العسكريين، ويشمل المبلغ تكلفة الحصة التناسبية للبعثة في حساب الدعم وقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في بريندیزي. وعليه فقد أبلغت الشعبة اللجنة بأنه فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ولحين تقديم الميزانية المنقحة المعروضة على اللجنة حاليا، ستجري تغطية التكاليف الإضافية المرتبطة بزيادة العنصر العسكري للبعثة إلى عدد أقصاه ١٣ ٠٠٠ فرد من الموارد الموافق عليها بالفعل. ويبلغ إجمالي الميزانية المنقحة ٥٦١,٩ مليون دولار، بزيادة إجمالية قدرها ٨٥,٢ مليون دولار، أو ١٧,٩ في المائة عن الاعتماد الموافق عليه الحالي.

٢ - وأضاف أن الزيادة في الموارد تعزى في جملتها إلى زيادة قوام البعثة بنشر ١ ٩٠٠ فرد إضافي من أفراد الوحدات و٢٦٠ مراقبا عسكريا و٦٠ مراقبا مدنيا، يساندهم ملاك أكبر من الوظائف المدنية يشمل ٣٨٥ موظفا دوليا و٦٠١ من الموظفين المحليين، فضلا عن ٩٢ من متطوعي الأمم المتحدة، كما تعزى إلى الاحتياجات من العمليات الجوية، واقتناء حاويات للمكاتب جاهزة الصنع، ومعدات للنقل والاتصالات ومعدات أخرى. وتعزى جملة الزيادة أيضا إلى إعادة وحدتين إلى وطنيهما ونشر قوات بدلا منهما.

٣ - وقال إن الإجراء المطلوب من الجمعية العامة هو أن توافق على التمويل الإضافي للبعثة بواقع ٨٥,٢ مليون دولار وأن تقسم هذا المبلغ كأنصبة مقررة.

٤ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه لتقرير اللجنة (A/55/839)، إن مبلغ ٣٦١,٦ مليون دولار تقريبا، أو ٥٥,٣ في المائة، من التقديرات المنقحة للبعثة، يتصل بتكاليف عسكرية لتلبية احتياجات ١٢ ٧٤٠ فردا من القوات و٢٦٠ مراقبا عسكريا. وقد دُرست التقديرات العسكرية في الفقرات من ٩ إلى ٢١ من تقرير اللجنة الاستشارية. ويشير آخر تقرير للأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2001/228) إلى إمكانية زيادة قوام القوات إلى ١٧ ٥٠٠ فرد. وإذا وافق مجلس الأمن على زيادة القوام العسكري للبعثة، فسيقدم بيان مستقل.

٥ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية قد وافقت على التقدير المنقح للتكاليف العسكرية، رهنا بالملاحظات التي أبدتها. ووجه الانتباه إلى التعليقات على المعدات المملوكة للوحدات والصعوبات التي واجهتها البعثة في العمل بترتيبات الإيجار الشامل للخدمة.

٦ - وقال إن تكاليف الأفراد المدنيين قد جرى بحثها في الفقرات من ٢٢ إلى ٤٩ من التقرير، مشيرا إلى أن اللجنة الاستشارية قد أوردت عدة توصيات ينبغي أخذها في الاعتبار عند تنفيذ الميزانية وإعداد التقديرات المقبلة. وفيما يتعلق بوظيفة نائب قائد القوة، فإن اللجنة توصي بإرجاء اتخاذ قرار بشأن طريقة تمويلها حتى يتسنى للأمانة العامة أن تبرر التعديل المقترح عند بحث تقديرات البعثة للفترة

٢٠٠١ — ٢٠٠٢ في أواخر عام ٢٠٠١. ومن ثم ينبغي للأمانة العامة أن تواصل تمويل وظيفة نائب قائد القوة باستخدام الطريقة الراهنة إلى أن تنظر اللجنة الاستشارية في إمكانية إدخال تغيير على الطريقة.

٧ - ومضى يقول إن التعليقات الأخرى للجنة الاستشارية بشأن السفر، واستخدام المتطوعين، وتكاليف التشغيل قد أوردت في الفقرات من ٥٠ إلى ٦٥ من تقريرها، كما ترد استنتاجاتها في الفقرة ٦٦. وتوصي اللجنة باعتماد مبلغ ٥٥٠ مليون دولار لتمويل البعثة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بزيادة قدرها ٧٣,٣ مليون دولار، عن الاعتماد الحالي البالغ ٤٧٦,٧ مليون دولار والذي جرت فعلا قسمته على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة. وبهذا تبلغ نسبة تعديل التقديرات المنقحة نحو ٢ في المائة.

٨ - وأضاف أن المشهود على الدوام هو أن تكون النفقات الفعلية أقل من النفقات المقدرة في الميزانيات الأولية لحفظ السلام حتى بعد أن توصي اللجنة الاستشارية بتخفيضها. وأحدث مثالين على ذلك هما بعثتا كوسوفو وتيمور الشرقية، حيث كانت النفقات الفعلية للبعثتين للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أقل من النفقات المقدرة بنسبة ١٥ في المائة لبعثة كوسوفو وبنسبة ١٧ في المائة لبعثة تيمور الشرقية. وتتوقع اللجنة الاستشارية، كما هو مبين في عدة فقرات من تقريرها، أن يحدث نفس الشيء بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ولهذا تدعو اللجنة الجمعية العامة إلى النظر في أن تقسم كأنصبة مقررة مبلغا إضافيا قدره ٣٦,٦ مليون دولار في المرحلة الراهنة، بحيث يصل المجموع التراكمي للمبالغ المقسمة كأنصبة مقررة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ما إجماليه ٥١٣,٤ مليون دولار. وستكون لدى الأمين العام سلطة الالتزام بمبلغ أقصاه ٥٥٠ مليون دولار لتلبية احتياجات البعثة وسيقدم في أيلول/سبتمبر تقريرا، يستند إلى الأداء، يوضح فيه ما إذا كان ينبغي قسمة الرصيد الباقي البالغ ٣٦,٦ مليون دولار كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

٩ - **السيد لينيفورس** (السويد): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الحالة في سيراليون تشكل تحديا حقيقيا أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للإسهامات التي قدمتها كل البلدان وللدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

١٠ - وأضاف أن البعثة ينبغي أن تدار بأقصى قدر من الكفاءة، نظرا لحجمها وتعقيدها، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي يحيط علما بالميزانية المنقحة للبعثة التي اقترحها الأمين العام وبالتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وهو يشاطر اللجنة الاستشارية بعض الشواغل التي أبدتها إزاء الجوانب التشغيلية، بما في ذلك هيكل البعثة وإدارتها. ويخشى الاتحاد الأوروبي ألا يكون بالإمكان تعيين ونشر العدد المطلوب من الموظفين الإضافيين في غضون الفترة القصيرة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١ ويساوره القلق من الآثار التي قد تخلفها مستويات التوظيف في البعثة على فعاليتها. وأعرب عن رغبته في أن تقدم الأمانة العامة تفاصيل حول الكيفية التي تعتزم بها معالجة تلك المشكلة. وأشار إلى أن الصعوبات المصادفة في ترتيبات التأجير الشامل للخدمة والاكتفاء الذاتي تعالج حاليا عن طريق عمليات الفحص السابقة لنشر القوات التي تتم بالاتفاق مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى النتائج التي سيسفر عنها الاستعراض العام لسياسة هذه الترتيبات؛ وهو يطلب، في الوقت نفسه، مزيدا من التفاصيل عما إذا كان قد جرى التعاقد مع متعهدين خارجيين على أداء هذه الخدمات، وإن كان الأمر كذلك، عن آثار هذا التعاقد على كفاءة البعثة وفعاليتها.

١١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يأسف لاضطراره إلى العودة إلى مسألة الشراء والمشاكل المتصلة به التي بَيَّنها مجلس مراجعي الحسابات، وهي سوء إدارة المخزون، وعدم التخطيط للشراء مقدما، وتأخر تسليم البضائع، ونقص الموظفين المدربين. وقال إن الاتحاد يود معرفة التدابير المتخذة لعلاج هذه الحالة. وأشار إلى أن مراقبة الأصول هي مجال آخر من المجالات التي طبقت فيها القواعد والأنظمة تطبيقا قاصرا. وإذا كان قد جرى تركيب نظام مراقبة الأصول الميدانية، فإنه يتعين اتخاذ خطوات لضمان أن يتم تشغيل هذا النظام على الوجه الفعال وأن يحصل الموظفون على التدريب المناسب لعلاج مواطن الضعف التي حددها مجلس مراجعي الحسابات.

١٢ - وأنهى كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يوافق على توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٦٦ من تقريرها (A/55/839).

١٣ - **السيدة مرشانت** (النرويج): قالت إن النرويج تؤيد بقوة طلب الأمين العام تعزيز البعثة، بالنظر إلى التحسن الذي طرأ مؤخرا على الحالة الأمنية في سيراليون وتجدد الآمال في نجاح عملية السلام. ومع ذلك وبالنظر إلى أن شروط الاكتفاء الذاتي لم تكن متوافرة في جميع الوحدات، فإن وفدها يتفق مع اللجنة الاستشارية في وجوب أن تتولى الأمم المتحدة المسؤولية عن توفير خدمات إضافية. وينبغي أن تستعرض قدرتها بعناية من حيث الموظفين المؤهلين، وأن تنظر في خيار التعاقد مع أطراف خارجية على أداء بعض هذه الخدمات حسب الاقتضاء. وبالنظر إلى الخبرة السابقة، فإن وفدها تخامره نفس الشكوك المتعلقة بما إذا كان لدى البعثة والمقر القدرة على تعيين العدد المطلوب من الموظفين المدنيين وعلى نشرهم قبل حزيران/يونيه ٢٠٠١. ولهذا ينبغي حث الأمانة العامة على التعجيل بتعيين الموظفين المدنيين ونشرهم. وأعربت عن تأييد وفدها لطلب اللجنة الاستشارية اتخاذ خطوات لضمان التشغيل الفعال لنظام مراقبة الأصول الميدانية وتدريب الموظفين لعلاج مواطن الضعف التي حددها مجلس مراجعي الحسابات.

١٤ - وأضافت أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو محاولة لتزويد أعضاء الجبهة المتحدة الثورية ببديل عن الحرب المسلحة، وهو برنامج لا غنى عنه لعملية تحويل الجبهة إلى حزب سياسي عادي. ويرى وفدها أن هذه الجهود ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من الميزانية بالنسبة لكل عمليات السلام؛ وإلى أن يتم العمل بهذه الترتيبات، يحث الوفد جميع البلدان التي تعهدت بتقديم تبرعات للبرنامج على الوفاء بما تعهدت به. ويؤيد الوفد طلب اللجنة الاستشارية توفير معلومات عن دور البعثة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الميزانية المقترحة التالية للبعثة.

١٥ - وأنهت كلامها قائلة إن النرويج توافق على توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٦٦ من تقريرها.

١٦ - **السيدة سون مينكين** (الصين): قالت إن حكومتها قد أيدت عملية السلام والمصالحة الوطنية في سيراليون، وأعربت عن أملها في أن يتسنى تعزيز البعثة بالصورة الملائمة واستخدام الموارد الإضافية بفعالية.

١٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/839)، قالت إن المستوى المأذون به لقوام القوة هو ١٢ ٧٤٠ فردا، ومع ذلك لم يصل إلى الميدان حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ إلا ٩ ٥٤٤ فردا. وتساءلت عن السبب في عدم تولي الموظفين الإضافيين وظائفهم حتى الآن. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عالجت الأمانة العامة اثنتين من مطالبات التسوية، بينما لا تزال هناك ٢٦ مطالبة لم تتم تسويتها بعد، وطلبت تقديم تقرير مرحلي عن هذه المطالبات. وأنهت كلامها بالإعراب عن اتفاق وفدها مع

اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالزيادة المستمرة في تكاليف السفر. ويرى الوفد أنه ينبغي استخدام تكنولوجيا الاتصالات استخداما كاملا من أجل الحد من تلك التكاليف.

١٨ - **السيد كاين – سام** (سيراليون): أعرب عن تقدير وفده وامتنانه لجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وللمجتمع الدولي لتقديمه للموارد. وقال إن عملية السلام في سيراليون تمر بمرحلة حرجة، ولهذا فهو يناشد جميع البلدان المساهمة بقوات الإسراع بنشر القوات التي تعهدت بتوفيرها حتى تتاح للبلد الفرصة لينعم بالديمقراطية والسلام.

١٩ - **السيد موتيسو** (إدارة الشؤون المالية وخدمات الدعم، بإدارة عمليات حفظ السلام): قال في رده على التساؤلات التي طرحها ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، إن الأمانة العامة كانت على وعي بالتحدي الماثل أمامها في مجال تعيين الموظفين عندما بدأ توسيع البعثة. وبطبيعة الحال، لم يكن تعيين الموظفين المحليين على نفس درجة صعوبة تعيين الموظفين الدوليين. وقد تشاورت الإدارة مع وكالات أخرى في المقر والميدان بشأن إعارة موظفين، وعدلت الطلب المتعلق بالموظفين لإدراج عدد إضافي من متطوعي الأمم المتحدة. وقال إنه يعتقد أن جميع الموظفين المطلوبين سيكتمل نشرهم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢٠ - وأضاف أن عقد الخدمات المحلية قد انتهى في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وأعيدت هذه الواجبات إلى البعثة. ويجري حاليا دراسة التعاقد مع أطراف خارجية ولكن لم يتم هذا التعاقد بعد؛ وإلى أن يتم ذلك، يجري العمل بنظام العقود اليومية.

٢١ - وفيما يتعلق بملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن مواطن الضعف في نظام مراقبة الأصول الميدانية، قال إن الأزمة التي حدثت في سيراليون في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ قد جعلت تتبع الأصول أمرا صعبا. وتتخذ الأمانة العامة منذ ذلك الحين تدابير للتعرف على الموظفين المؤهلين وتدريبهم، وهي تتوقع أن يعمل النظام بصورة سلسة في المستقبل. كما اتخذت الأمانة العامة تدابير لضمان سير عملية التعيين بصورة سلسة أيضا، ولكفالة استخدام موظفي شراء مؤهلين.

٢٢ - وأضاف فيما يتعلق بقوام العنصر العسكري أن ١٠ ٣٥٦ فردا قد دخلوا الخدمة حتى تاريخه، وقد أعطت التعهدات الواضحة المقدمة من الوحدات انطباعا مؤكدا بأنه سيتم الوصول إلى المستوى المنشود بحلول نهاية أيار/مايو. وفيما يتعلق بارتفاع تكاليف السفر، قال إن البعثة كان يطرأ عليها توسع في مجالات شتى، وتعزى صعوبات السفر إلى أوجه قصور في تدريب الموظفين. وقال إن نسبة كبيرة من ميزانية التدريب قد خصصت لمجال السفر، وأعرب عن ثقته في أن تظهر النتائج قريبا في ذلك المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.